قصة المؤامرة الأمريكية

(التآمر الأمريكي على مصر، لم يكن وليد أحداث ٢٥ يناير، كما يتصور البعض، وقيام إدارة أوباما بمزيد التعاون للعديد من المنظمات المدنية والنشطاء، بما في ذلك جاء جماعة الإخوان الإرهابية للسطو على مصر والاستيلاء على الحكم، بل إن هذه المؤامرة وفى عقر دار ومعقل برلمان العصابة كشفت عنه الدكتورة فايزة أبو النجا، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، في حكومة الدكتور كمال الجنزورى، خلال الجلسة الحادية والثلاثين في ١١ مارس ٢٠١٢ عند مناقشه قضية التمويل الأجنبي لبعض المنظمات المصرية، والسماح بسفر بعض المتهمين الأمريكيين وغيرهم للخارج.

(وكشفت الوزيرة والتى تتولى حاليًا مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومى كشفت عن صدور قرار أمريكى أحادى الجانب حول توجيه ١٥٠ مليون دولا قد سبق تخصيصها لمشروعات الصحة والتعليم والإسكان والمشروعات الصغيرة إلى بعض منظمات المجتمع المدني فى مجال الحكم والديمقراطية وغالبية المنظمات الممولة لم تكن مسجلة قانونًا).

(واستشهدت الوزيرة وقتها بكلمة خالدة للزعيم الوطنى خالد الذكر سعد زغلول عندما خاطب الرئيس الفرنسي كليمنصوه فى خطاب تاريخى له بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩١٩ وقال فيه للرئيس الفرنسى جملة عبقرية: «إن مصر بلد من سلالة كريمة نشيطة المزاج إذ تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها أن الأمة المصرية ترفض أن تكون سلعة عديمة القيمة التى تتداولها أيادى الأقوياء «وبالتأكيد فإن نواب الإخوان والسلفيين لم يعوا أو يدركوا معنى هذه العبارة الخالدة .

(ومن أجل الجيل الحالى والأجيال القادمة فهذا نص ما دار وسجلته الجلسة الحادية والثلاثين ١١ مارس ٢٠١٢ على لسان الدكتورة فايزة أبو النجا

بيان وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

شكرًا سيادة الرئيس.

وشكرًا للسيدات والسادة نواب هذا المجلس الموقر على إثارة هذا الموضوع المهم وعلى إتاحة الفرصة أيضًا للحكومة ولى شخصيًا أن أعرض على المجلس الموقر الخلفية الخاصة بهذا الموضوع والتى ترتبط بالوزارة التى أتشرف بإدارتها، وأنا هنا أتحدث كوزيرة للتعاون الدولى، وأحسب أن هذه الجلسة بالفعل جلسة تاريخية؛ لأنها تتعلق بدراسة موضوع يمس السيادة المصرية ويمس الأمن القومى المصرى،

هـذه القضيـة أثـارت الكثـير مـن الجـدل والتعليقـات والكثـير مـن الاهتمـام، وبالتأكيـد أيضًـا جـزءًا يسـيرًا مـن المزايـدات والاسـتهداف الشـخصى لى، أنـا شـخصيًا وهـو مـا زادنـى صلابـة وقـوة واقتناعًـا بـأن مـا تم اتخـاذه مـن إجـراء كان بالتأكيـد فـى الاتجـاه الصحيـح، وزارة التعـاون الـدولى، ليسـت الـوزارة المعنية بشـئون الجمعيـات الأهليـة أو منظمـات المجتمـع المدنـى بشـكل مباشـر، فهـذا اختصـاص السـيدة وزيـرة التأمينـات والشـئون الاجتماعيـة، وفيمـا يتعلـق بالمنظمـات الأجنبيـة التـى تعمـل فـى مصـر؛ فـإن هـذه مسـئولية مشـتركة مـا بـين وزارة الخارجيـة التـى يجـب أن تـبرم اتفاقًـا مـع المنظمـات الأجنبيـة، وهـذا وفقًـا لنـص قانـون الجمعيـات الأهليـة ٨٤ لسـنه ٢٠٠٢ أن يكـون هنـاك بالنسـبة للمنظمـات الأجنبيـة التـى ترغـب في العمـل فـى مصـر أن تـبرم اتفاقًـا مـع وزارة الخارجيـة وأن يتـم الترخيـص لهـا مـن جانـب وزارة الشـئون الاجتماعيـة ، أثـيرت العديـد مـن الأسـئلة وأنـا فـى الواقـع أجدهـا أيضًـا أسـئلة مشـروعة تمامـا وأود أن أجيـب عنهـا: مـا دخـل وزارة التعـاون الـدولى بهـذا الموضـوع ؟ ولمـاذا الآن ؟ ولمـاذا سـكتت الحكومـة فـى السـابق وتحركـت مؤخـرًا ؟ وأجيـب عـن هـذه الأسـئلة بشـكل واضـح وشـفاف – كمـا طلـب السـيد زعيـم الأغلبيـة وأنـا اتفـق مـع سـيادته تمامًـا ومـع المتحدثـين جميعًـا – وزارة التعـاون الـدولى فـى القـرار الجمهـورى الصـادر لتحديـد اختصاصاتها تتـولى إدارة برامـج مسـاعدات التنميـة التـى تحصـل عليهـا مصـر مـن دول

العالم المختلفة، ومن بين هذه البرامج برنامج المساعدات الأمريكية، وهذا البرنامج أنشئ نتيجة اتفاق سنه ١٩٧٨ بعد اتفاقيات كامب ديفيد وقع عليها الرئيس السادات والرئيس كارتر، وهذا الاتفاق ينص فى مادته السابعة «ينشأ برنامج للمعونة الاقتصادية تقدم فى ذلك الوقت إلى مصر كنوع من ثمار السلام مع إسرائيل فى ذلك الوقت، وأن هذا البرنامج – أقصد برنامج المساعدات الاقتصادية – يتم التصرف فى الأموال المخصصة له باتفاق بين الحكومتين بما أنه اتفاق رسمى، اتفاقية دولية تم التصديق عليها فى مجلس الشعب فى حينه بالتالى يتم صرف الأموال المخصصة من هذا البرنامج باتفاق بين الحكومتين: المصرية والأمريكية وبدأ هذا البرنامج الاقتصادى بمبلغ ٨١٥ مليون دولار واستمر الحال هكذا حتى سنه ٢٠٠٤ ، وفى سنه ٢٠٠٤ فى إدارة الرئيس بوش، اتخذ الكونجرس قرارًا بأن يتم استقطاع جزء من المعونة الاقتصادية مبلغ يتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ مليون دولار يخصص لتمويل البرنامج الخاص بالديمقراطية والحكم، ويتم التمويل فيه مباشرة من الجانب الأمريكى إلى منظمات المجتمع المدنى المصرية، دون الرجوع إلى الحكومة ودون الحصول على سابق موافقتها، والحكومة منذ ذلك اليوم اعترضت اعتراضًا رسميًا سواء كتابة شفويًا وفى كل المقابلات التى تمت فى المقابلات الرسمية فى الزيارات، سواء هنا فى القاهرة أو فى واشنطن، وتم الاعتراض على

عـدم قبـول ذلـك؛ لأنـه خـرق لاتفـاق والتزامـات الولايـات المتحـدة وفقًا لاتفاق ١٩٧٨، كان هـذا يرتبـط فقـط حتـى سـنه ٢٠١٠ بمنظمـات المجتمـع المدنـي المصريـة، وحاولنـا أن نتوصـل فـى إطـار أهميـة العلاقـة بـين مصـر والولايـات المتحـدة وهـى علاقـة إسـتراتيجية مهمـة، علاقـة مهمـة للولايـات المتحـدة أن تكـون لهـا علاقـات قويـة وإسـتراتيجية مـع مصـر، وأيضًـا علاقـة مهمـة لمصـر أن تكـون لهـا علاقـة قويـة وإسـتراتيجية مـع القـوة الأعظـم فـى العـالم، واتفقنـا بعـد ذلـك فـى إطـار التشـاور فـى الأعـراف الدبلوماسـية المتعـارف عليهـا وتوصلنـا إلى اتفـاق بـأن الحكومـة المصريـة سـوف توافـق علـى اسـتقطاع هـذا المبلـغ ولكـن شـريطة أن تبلـغ الولايـات المتحـدة والسـفارة ومكتـب الوكالـة الامريكيـة هنـا فـى القاهـرة الحكومـة الأمريكيـة بشـكل منتظـم وبـكل الشـفافية عـن كل مبالـغ التمويـل التـى تقدمهـا للجمعيـات وأهـداف الأنشـطة الممولـة وأن يقتصـر هـذا التمويـل علـى الجمعيـات الأهليـة المسـجلة قانونًـا لـدى وزارة الشـئون الاجتماعيـة وفقًـا لقانـون ٨٤ لسـنة ٢٠٠٢، إلا أنـه للأسـف الشـديد الجانـب الأمريكـى لم يلتـزم بهـذا، أيضًـا اعترضنـا علـى ذلـك، وفـى سـنه ٢٠٠٧ اتخـذ الرئيـس بـوش قـرارًا كان حجـم المعونـة الاقتصاديـة قـد وصـل إلى ٤١٥ مليـون دولار، الرئيـس بـوش اتخـذ قـرارًا أحاديًـا مـن جانبـه لتخفيـض حجـم المعونـة الاقتصاديـة لمصـر بنسـبة ٥٠٪ ووصلـت إلى ٢٠٠ مليـون دولار فى ذلـك الوقـت.

(صوت من السيد النائب المحترم أمين اسكندر، نحن نناقش لماذا خرجوا ولا نتحدث فى هذا)

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

لابد أن أوضح هذه النقطة – سيدى الرئيس – ليعلم المجلس أيضًا.

(صوت النائب المحترم محمد عوف : لا نريد معونات)

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

وأنا مع حضرتك، أنا مع حضرتك – سيادة الرئيس – فى سنة ٢٠٠٧ تقدمت للجانب الأمريكى أيضًا ...

رئيس المجلس

السيد النائب محمد عوف، لو تحدثت بغير إذن سوف آخذ موافقة لإخراجك من الجلسة، فلا تتحدث بغير إذن ، هذه ليست طريقة للنقاش، من حق الوزيرة أن تتحدث، ومن يرد التعقيب منكم فليطلب الكلمة، هذا مجلس محترم، وعلى السيدة الوزيرة التحدث باختصار لأنه ما زال أمامنا كلمات كثيرة.

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

شكرًا سيادة الرئيس

هـذه نقـاط مهمـة حتـى يعلـم المجلـس أيضًـا خلفيـة التحـرك الـذى تم، سـنه ٢٠٠٧ تقدمنـا بطلـب للتخـارج، الحكومـة المصريـة تقدمـت بطلـب للتخـارج مـن برنامـج المسـاعدات الاقتصاديـة تمامًـا رفضتـه الحكومـة الأمريكيـة فـى ذلـك الوقـت وتوقفنـا، الحكومـة المصريـة اتخـذت قـرارًا فـى ذلـك الوقـت بالتوقـف عـن اسـتخدام برنامـج المسـاعدات لمـدة عامـين كاملـين لم توقـع فيهمـا أى اتفاقيـة إلى سـدة الحكـم فـى الولايـات المتحـدة هـذا مـا حـدث، وقبـل الثـورة وفـى عـام ٢٠٠٩ مـع بدايـة إدارة الرئيـس أوبامـا تعهـد الرئيـس أوبامـا شـخصيًا وتعهـدت وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة بـأن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة سـوف تلتـزم بتمويـل المنظمـات المسـجلة فقـط، لأنـه فـى السـابق كان يتـم تمويـل المنظمـات المسـجلة وغـير المسـجلة أى المخالفـة للقانـون، أو التـى تتبـع قانـون الشـركات ومسـجلة لـدى الهيئـة العامـة للاسـتثمار وليـس لـدى وزارة الشـئون الاجتماعيـة وتعهـدوا بذلـك إلا أنـه أيضًـا لم يتـم الالتـزام بـه وظلـت الحكومـة الأمريكيـة تمـول منظمـات غـير مسـجلة وفقًـا للقانـون. كانـت المبالـغ التـى تصـرف فـى ذلـك الوقـت كمـا قلـت لا تتعـدى ١٠ ملايـين دولار.

وفـى الفـترة مـن ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ لم تتعـد ٥٠ أو ٦٠ مليـون دولار علـى أقصـى تقديـر، وحـدث بعـد الثـورة أنـه فـى شـهر فبرايـر فـى ٢٠ مـن فبرايـر تحديـدًا، أعلنـت وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة سـوف تعيـد برمجـة

١٥٠ مليون دولار من برنامج المساعدات الاقتصادية كان قد سبق الاتفاق عليه وتمّ أيضًا عرضه على مجلس الشعب ٢٠١١م، أقول بعد الثورة مباشرة ، أى بعد أسابيع قليلة جدًا من الثورة، أعادت برمجة ١٥٠ مليون دولار وقررت أن المائة وخمسين مليون دولار التى كانت قد سبق تخصيصها لمشروعات فى الصحة والتعليم والإسكان والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف توجه إلى منظمات المجتمع المدنى فى مجال الحكم والديمقراطية.

(صوت من السيد النائب أحمد خليل عبد العزيز: وقت المجلس ثمين ولا علاقة لنا بهذا).

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

هذا كلام مهم – سيادة النائب – هذا كلام مهم

رئيس المجلس

ليتفضل السيد النائب المحترم أحمد خليل بالجلوس.

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

بالتالى – السيد الرئيس – منذ تلك الفترة نشأت علاقة وزارة التعاون الدولى بالمنظمات الأمريكية.

(وهنا رفع السيد النائب المحترم مصطفى سالمان لافتة).

رئيس المجلس

الـذى يرفـع اللافتـة فـى الخلـف ينزلهـا وإلا سـيكون لى معـه شـأن.

مـا المكتـوب فيهـا ؟ هـذا تطبيـق للائحـة، لابـد أن تحـترم اللائحـة، هـذا قـرار المجلـس ولابـد أن يحـترم.

ألا تحترم قرار المجلس؟

(صـوت مـن السـيد النائـب المحـترم مصطفـى محمـد إبراهيـم سـالمان: إننـى أحـترم قـرار المجلـس).

رئيس المجلس

إذن، كان يجـب عليـك ألا ترفـع مثـل هـذه اللافتـة إذا كنـت تحـترم قـرار المجلـس.

لابـد أن تعتـذر للمجلـس عـن هـذا العمـق، قـف واعتـذر للمجلـس عـن هـذا العمـل الـذى فعلتـه؛ لأنـك بهـذا لم تحـترم قـرار المجلـس، وأنـت تملـك الشـجاعة الأدبيـة.

السيد النائب المحترم مصطفى محمد إبراهيم سالمان:

أنـا أحـترم جـدًا المجلـس ورئيسـه ونوابـه، مـن أجـل ذلـك رفعـت اللافتـة وأعتـذر للمجلس.

(تصفيق)

obeikandl.com

رئيس المجلس

شكرًا، هكذا تكون الشجاعة الأدبية.

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

السيد الرئيس، كانت هذه هى المرة الأولى التى تمول فيها الولايات المتحدة منظمات أمريكية مثل: المعهد الجمهورى، والمعهد الديمقراطى، وبيت الحرية، ومركز الصحفيين الدوليين، ومنظمة «آيفس» من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية.

ومن هنا بدأنا نرصد حركة هذا التمويل، أيضًا بدأنا نرصد هذه المنظمات، وهذا لا يقف فقط عندما رصده الجانب المصرى، لكن أعتقد أن كثيرًا من السادة النواب الموقرين العديد من الصحف الأمريكية ذاتها التى تكشف خلفيات هذه المنظمات، وأنها خلفيات لها تاريخ مثير للقلق أيضًا، منظمات تمارس نشاطا حزبيًا سياسيًا يحظره القانون، سواء قانون الجمعيات أو قانون العقوبات، وتحظره كل دول العالم ، كل دول العالم بلا استثناء، بما فى ذلك الولايات المتحدة تحظر أى تمويل له علاقة بنشاط الأحزاب السياسية أو التمويل السياسى، أو ما إلى ذلك ، فهناك مخالفات مضاعفة فى هذا الموضوع.